



المحفظة الوطنية للأوراق المالية

إعدادا قسم الدراسات والأبحاث

هاتف: +962 6 5673 101

فاكس: +962 6 5688 793

البريد الإلكتروني: info@mahfaza.com.jo

Q1 2010	2009	2008	2007	2006	نسب السوق
0.078	0.103	0.145	0.116	0.222	أرباح السهم الواحد (دينار) EPS
8.6	14.51	13.13	24.81	14.81	القيمة السوقية إلى الأرباح (مرة) P/E
1.216	1.332	1.398	1.441	1.682	القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV
0	1.13	1.36	2	1.96	القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B
0%	0%	0%	0%	5%	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS
0.0	0.00%	0.00%	0.00%	1.50%	سعر السهم الأرباح الموزعة إلى Div. %
					معلومات عن السهم
1.34 – 1.80					أعلى وأدنى سعر إغلاق خلال عام (دينار)
1.64	1.5	1.9	2.88	3.29	سعر الإغلاق
JIFB					رمز الشركة في بورصة عمان
%41.22					نسبة ملكية كبار المساهمين من رأسمال
بشر محمد عبد الرحيم جردانة					رئيس مجلس الإدارة
خليل انيس خليل نصر					المدير العام
1982					تاريخ التأسيس
					النسب المالية
0.09	0.11	0.21	0.12	0.21	النقد الى الودائع (مرة)
73.20%	62.70%	67.70%	69.80%	56.50%	تسهيلات ائتمانية/الودائع %
50.90%	44.90%	44.40%	41.10%	33.00%	تسهيلات ائتمانية/الموجودات %
69%	51%	43%	38%	45%	هامش إجمالي الأرباح %
0.91%	1.09%	1.30%	0.91%	1.45%	العائد على الموجودات %
6.40%	7.80%	10.30%	8.10%	13.20%	العائد على حقوق الملكية %
					البيانات الرئيسية للميزانية وبيان الدخل (مليون دينار)
663.25	666.71	683.28	699.12	671.91	مجموع الموجودات
562.94	573.46	597.52	619.89	597.71	مجموع المطلوبات
77.5	70	61.32	55	44	رأس المال المكتتب والمدفوع
94.23	93.24	85.75	79.22	73.99	مجموع حقوق المساهمين
6.05	7.23	8.87	6.38	9.77	صافي ربح الشركة

لمحة عن الشركة:

البنك الأردني للاستثمار والتمويل هو شركة مساهمة عامة مدرجة أسهمها في بورصة عمان، تأسس عام 1982 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 تحت اسم الشركة المالية الاستثمارية، وفي عام 1989 تحولت هذه الشركة لتصبح البنك الاردني للاستثمار والتمويل، حيث يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه داخل المملكة والبالغ عددها ثمانية وشركاته التابعة وفي عام 2006 اطلق البنك العلامة التجارية " الاستثماري " ، وبدا البنك في عام 2008 بعملية تغيير الهوية المؤسسية وتطوير العلامة التجارية الاستثماري وتغيير اسم البنك ليصبح البنك الاستثماري بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية للبنك. وقد بلغت حصة البنك من السوق المصرفي المحلي

لنهاية عام 2009 كما يلي: إجمالي الموجودات 2.07%، ودائع العملاء 2.26% ، إجمالي التسهيلات 2.18%.

الشركات التابعة للبنك

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (دينار أردني)	نسبة ملكية البنك%	طبيعة عمل الشركة
الموارد للوساطة المالية	10,000,000	100	وساطة مالية
*الموارد للتأجير التمويلي	10,000,000	100	التأجير التمويلي

* تأسست عام 2006 ولم تمارس نشاطها بعد.

الموارد البشرية

عمل البنك على استقطاب الكفاءات وتعيين ذوي الخبرات المميزة في السوق المصرفي، حيث بلغ عدد موظفي البنك في عام 2006 ما مجموعه 234 موظف ليصل في نهاية عام 2009 الى 273 موظف.

قائمة الدخل:

الجدول رقم (1) الفوائد الدائنة (بالمليون دينار)				
2009	2008	2007	2006	
3.51	3.43	5.36	3.65	التسهيلات الائتمانية مباشرة للأفراد
13.43	14.07	15.73	9.93	التسهيلات الائتمانية مباشرة للشركات الكبرى
5.64	6.05	6.48	4.09	التسهيلات الائتمانية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
3.05	3.27	1.36	0.861	القروض العقارية
0.365	0.391	0.419	0.321	الحكومة والقطاع العام
0.091	0.958	0.908	3.15	أرصدة لدى البنوك المركزية
1.42	4.59	6.65	4.47	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10.00	8.17	9.36	8.75	موجودات مالية متوفرة للبيع
37.54	40.96	46.30	35.26	المجموع

الفوائد الدائنة: وهي تلك التي يحصل عليها البنك جراء تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة لكل من الأفراد والشركات بأنواعها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والقروض العقارية هذا بالإضافة إلى فوائد ودائعه لدى البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى.

يلاحظ ان بند الفوائد الدائنة كان في تذبذب خلال أعوام الدراسة بين ارتفاع وانخفاض حيث ارتفع في عام 2007 بنسبة 31.3% ليصل الى 46.3 مليون دينار وتعد هذه القيمة هي اكبر قيمة تقاضاها البنك من الفوائد الدائنة خلال فترة الدراسة. ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (1) نلاحظ ان بند التسهيلات الائتمانية للشركات الكبرى كان من أكثر البنود التي أثرت على الفوائد الدائنة، بالإضافة الى انه كان متذبذب أيضا حيث شكل ما نسبته بالمتوسط 33% من إجمالي الفوائد الدائنة للبنك، تلاه بند التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات المتوسطة والصغيرة التي شكلت ما نسبته 13.85% من إجمالي الفوائد الدائنة والتي

شهدت أيضا أكبر ارتفاع في قيمتها خلال نهاية عام 2007. أما في عام 2009 فقد انخفضت الفوائد الدائنة لتصل إلى 37.5 مليون دينار نظرا لتراجع بند أرصدة وإيداعات لدى البنوك بنسبة 70%. وتجدر الإشارة إلى أن بند صافي إيرادات الفوائد المتأتي من الفوائد الدائنة بعد اقتطاع الفوائد المدينة قد شكل ما متوسطه 60% من إجمالي دخل البنك. أما في النصف الأول من العام 2010 فقد بلغت الفوائد الدائنة ما قيمته 18.98 مليون دينار مقارنة مع 18.43 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي أي أنه لم يشهد تغير كبير.

الجدول رقم (2) الفوائد المدينة (بالمليون دينار)				
البنك	2006	2007	2008	2009
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2.66	5.33	3.86	0.964
العملاء	17.19	25.17	22.18	20.37
تأمينات نقدية	0.216	0.379	0.157	0.120
أموال مقترضة *	3.16	2.85	1.27	0.367
رسوم ضمان الودائع	0.480	0.502	0.611	0.822
المجموع	23.72	34.23	28.08	22.64

*يمثل هذا البند قيم متغيرة للفوائد المدينة الناتجة عن اتفاقية بيع وإعادة شراء أدوات خزينة خلال أعوام الدراسة.

الفوائد المدينة: تلك التي يدفعها البنك مقابل الودائع بمختلف أنواعها وعلى الأموال المقترضة وغيرها كما هو مبين في الجدول رقم (2)، والذي من خلاله يلاحظ أن بند الفوائد المدينة كان متذبذب خلال أعوام الدراسة، وقد شكل بند العملاء ما نسبته بالمتوسط 78% من إجمالي الفوائد المدينة، حيث ارتفعت الفوائد المدينة في عام 2007 بنسبة 44% لتصل إلى 34.2 مليون دينار نظرا لارتفاع بند العملاء بنسبة 46.4% ويعد عام 2007 أيضا من أكثر الأعوام التي شهدت خلالها الفوائد المدينة ارتفاعا نتيجة للارتفاع الكبير لمختلف البنود المشككة لهذا البند، التي شهدت بعدها انخفاضا في عام 2008 بنسبة 18% لتصل إلى 28 مليون دينار نظرا لانخفاض بندي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بالإضافة لانخفاض بند العملاء حيث شهد قطاع البنوك بشكل عام تغيرات كبيرة من جراء الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل رئيسي على قطاع البنوك مما أدى إلى تحفظ المودعين من إيداع أموالهم لدى البنوك بالإضافة إلى تحفظ البنوك بالمقابل في منح القروض و التسهيلات للأفراد. أما في عام 2009 فقد شهد بند الفوائد المدينة انخفاضا ليصل إلى 22.6 مليون دينار والذي يعزى لانخفاض بند ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة 75% فمن خلال النظر إلى بند ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية في الميزانية العمومية نجد أنها انخفضت بشكل كبير خاصة الودائع المصنفة خارج المملكة والتي سنأتي على ذكرها لاحقا. أما في النصف الأول من العام 2010 فقد بلغت الفوائد المدينة 8.26 مليون دينار منخفضة بنسبة 33.7% عما حققته لنفس الفترة من العام 2009 البالغة 12.48 مليون دينار نظرا لانخفاض ودائع العملاء.

اما فيما يخص صافي ايرادات الفوائد فقد شكلت كما ذكرنا سابقا ما نسبته 60% من اجمالي الدخل، فقد شهدت ارتفاعات مستمرة خلال اعوام الدراسة حيث بلغت في عام 2007 ما قيمته 11.53 مليون دينار لتصل نهاية عام 2009 الى 14.86 مليون دينار وهذا يعد من الأمور الجيدة حيث أن قيمة الفوائد الدائنة التي يأخذها البنك من عملائه مقابل التسهيلات الممنوحة مرتفعة عن قيمة الفوائد المدينة التي يقوم البنك بدفعها للعملاء. اما في النصف الاول من العام الحالي فقد ارتفع بند صافي ايرادات الفوائد عن نفس الفترة من العام 2009 بنسبة بلغت 80% حيث حقق ما قيمته 10.17 مليون دينار مقارنة مع 5.94 مليون دينار لنهاية النصف الاول من العام المنصرم نظرا لانخفاض الفوائد المدينة بشكل كبير.

صافي إيرادات العمولات: وهي عبارة عن الفرق بين العمولات التي يتلقاها البنك مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وعلى الخدمات المختلفة التي يقدمها لعملائه (العمولات الدائنة) والعمولات التي يقوم بدفعها (العمولات المدينة)، والتي تأتي أيضا ضمن النشاط التشغيلي للبنك حيث شكلت ايرادات العمولات ما نسبته 30% من إجمالي الدخل للبنك، فقد استطاع المحافظة على مقدار ثابت نسبيا من ايرادات العمولات لتبلغ بالمتوسط 6.16 مليون دينار.

وبناء على ما سبق ذكره فقد استطاع البنك من الحفاظ على معدلات نمو ثابتة من إيرادات الفوائد والعمولات والتي شكلت ما نسبته 88% من إجمالي الدخل، حيث بلغت قيمة إيرادات الفوائد والعمولات لعام 2006 ما قيمته 17.38 مليون دينار لتصل نهاية عام 2009 الى 20.71 مليون دينار و يعد هذين البندين من أهم البنود المشكلة لصافي أرباح البنك بالإضافة إلى نشاطاته الأخرى والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً. أما في النصف الأول من العام الحالي فقد بلغت إيرادات الفوائد و العمولات 14.20 مليون دينار مرتفعة بنسبة 66.5% عن نفس الفترة من العام 2009 التي بلغت حينها 8.52 مليون دينار.

الإيرادات غير التشغيلية

1. أرباح عملات أجنبية

تتمثل أرباح العملات الأجنبية بالأرباح الناتجة اما عن التداول او الأرباح الناتجة عن إعادة التقييم ، حيث استطاعت الشركة أن تحافظ على أرباح مستقرة نسبيا من المتاجرة بالعملات الأجنبية بلغت خلال سنوات الدراسة ما متوسطه 1.52 مليون دينار. وفي النصف الأول من العام الحالي حققت أرباح بقيمة 1.17 مليون دينار بنسبة مرتفعة بلغت 96% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث حققت الشركة آنذاك 599 ألف دينار.

2. (خسائر) ارباح الموجودات المالية للمتاجرة والموجودات المالية للبيع

من ضمن النشاطات غير التشغيلية للبنك هو المتاجرة بالأوراق المالية قصيرة المدى (للمتاجرة) ، وطويلة المدى (المتوفرة للبيع) ، بيد ان هذه النشاطات كما سوف نوضح لم يكن لها تأثير ايجابي على صافي أرباح

البنك بل على العكس فقد حقق البنك من بعض هذه النشاطات خسائر متتالية خلال أعوام الدراسة خاصة الأوراق المالية المتوفرة للمتاجرة التي تنقسم الى خسائر محققة وغير محققة حيث لم يستطع البنك من تحقيق أية أرباح من المتاجرة بالأوراق المالية على المدى القصير خلال اعوام الدراسة، بينما استطاع من تحقيق أرباح متذبذبة من المتاجرة بالأوراق المالية المتوفرة للبيع أي على المدى الطويل . اما بالنسبة للموجودات المالية للمتاجرة ففي عام 2006 حققت الشركة خسائر بقيمة 2.82 مليون دينار وكذلك في عام 2007 الى خسائر بقيمة 301 ألف دينار نظرا لانخفاض بند الخسائر المحققة لذلك العام من 2.5 مليون دينار لتصل الى 46 الف دينار فقط، اما في عام 2008 فقد عاودت الخسائر للارتفاع بنسبة كبيرة جدا لتصل الى 2.68 مليون دينار من جراء ارتفاع بند الخسائر غير المحققة الى 3.36 مليون دينار حيث تأثرت بورصة عمان بشكل عام خلال عام 2008 من جراء الأزمة المالية العالمية مما أدى الى انخفاض معظم أسعار الاسهم بشكل كبير وحققت معظم استثمارات البنوك بشكل خاص خسائر كبيرة في محافظها الاستثمارية سواء الطويلة او القصيرة الأجل، بيد ان البنك استطاع من تخفيض هذه الخسائر خلال عام 2009 لتصل الى 700 الف دينار فقط . اما الارباح المتأتية من الموجودات المالية المتوفرة للبيع فقد انخفضت خلال عام 2007 بنسبة كبيرة بلغت 85% مقارنة مع عام 2006، وتسجل في عامي 2007- 2008 ما متوسطه 462 الف دينار فقط وذلك من جراء بيع جزء كبير من هذه الموجودات، اما في عام 2009 فقد ارتفعت الموجودات المالية المتوفرة للبيع لتصل الى 1.13 مليون دينار. و في النصف الأول من هذا العام حقق البنك ارباح من بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمة 726 الف دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 الذي حقق خسائر من بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمة 748 الف دينار، وقد حقق البنك خسائر من تدني موجودات مالية متوفرة للبيع بقيمة 1.63 مليون دينار وانخفضت هذه الخسائر لتصل الى خسائر بقيمة 312 الف دينار.

إجمالي الدخل

استطاع البنك من المحافظة على مستويات ثابتة نسبيا من إجمالي الدخل خاصة خلال الأعوام 2006 – 2008 حيث بلغ بالمتوسط 21 مليون دينار وكما ذكرنا سابقا فقد شكل بند إيرادات الفوائد والعمولات الجزء الأكبر من إجمالي الدخل بنسبة 88%، وقد قام البنك بتحقيق أكبر إجمالي دخل نهاية عام 2009 بقيمة 23.92 مليون دينار نظرا لارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد . أما في النصف الأول من العام الحالي فقد ارتفع بند الأرباح الإجمالية بصورة كبيرة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق فقد حققت الشركة ما قيمته 18 مليون دينار مقارنة 8.5 مليون دينار للعام 2009 نظرا لارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد والعمولات من 8.52 مليون دينار للعام 2009 لتصل الى 14.20 مليون دينار للعام الحالي.

المصاريف:

الجدول رقم (3) المصاريف (بالمليون دينار)					
Q2 2010	2009	2008	2007	2006	البنــــــــــــد
2.77	4.29	3.64	3.92	2.86	نفقات الموظفين
0.431	1.01	0.751	0.564	0.429	استهلاكيات واطفاءات
2.92	3.24	2.57	2.79	2.88	مصاريف أخرى
0.0	2.49	0.800	0.0	0.0	خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع
3.35	1.97	2.28	3.36	1.65	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
0.152	0.260	0.0036	1.40	0.039	مخصصات متنوعة
9.63	13.29	10.06	12.05	7.87	إجمالي المصروفات

من خلال النظر إلى إجمالي مصروفات البنك الأردني للاستثمار والتمويل نجد أنه كان في ارتفاع مستمر عدا عام 2008، حيث تشكلت إجمالي المصاريف بشكل رئيسي من بند نفقات الموظفين الذي شكل ما نسبته 33.3% من إجمالي المصروفات فيما شكل بند مصاريف أخرى ما نسبته 28%، و يعد هذين البندين من أهم المصاريف التشغيلية التي يتحملها البنك في بيان الدخل. فقد اتسم بند نفقات الموظفين بالارتفاع المستمر خلال أعوام الدراسة من خلال رواتب وعلاوات الموظفين وما يتبعها من النفقات الطبية ومساهمة البنك في الضمان الاجتماعي نتيجة ارتفاع عدد الموظفين وتعيين كفاءات جديدة برواتب عالية في البنك خلال أعوام الدراسة، حيث بلغ بند الرواتب والعلاوات في عام 2006 ما قيمته 2.45 مليون دينار وارتفع في عام 2007 ليصل إلى 3.48 مليون دينار، أما في عامي 2008 - 2009 فقد بلغ بند رواتب الموظفين بالمتوسط ما قيمته 3.34 مليون دينار، أما في النصف الأول من العام الحالي فقد بلغت نفقات الموظفين ما قيمته 2.77 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي التي بلغت حينها 1.84 مليون دينار. وبالنسبة إلى المصاريف الأخرى وهي تلك المتعلقة بنشاطات البنك التي شكلت ما نسبته 28% من إجمالي المصروفات ومن أبرزها الإيجارات المدفوعة ومصاريف الدعاية والإعلان وأخيراً مصاريف أجهزة وأنظمة والحاسوب، حيث بلغت المصاريف الأخرى خلال الأعوام 2006 - 2008 ما متوسط 2.74 مليون دينار وفي نهاية عام 2009 فقد ارتفعت بنسبة 18% مسجلة ما قيمته 3.24 مليون دينار، أما في النصف الأول من العام الحالي فقد بلغ بند المصاريف الأخرى ما قيمته 2.92 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت 1.17 مليون دينار أي مرتفعة بنسبة 149% .

الجدول رقم(4) مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالمليون دينار)					
Q2 2010	2009	2008	2007	2006	البنــــــــــــد
3.35	1.97	2.28	3.36	1.65	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة
17.24	13.91	18.16	19.16	35.67	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية السنة

من أهم البنود التي سنورد الحديث عنها هو بند مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والذي يقوم البنك بأخذه تحوطا لحالات عدم التمكن من استرداد أهم الخدمات التي يقدمها البنك وهي التسهيلات الائتمانية التي يقوم بمنحها لعملائه، ويلاحظ من خلال النظر إلى الجدول رقم (4) إن التسهيلات الائتمانية التي تم أخذها نهاية السنة اتسمت بالانخفاض خلال أعوام الدراسة فقد انخفضت قيمتها من 35.6 مليون دينار نهاية عام 2006 لتصل إلى 13.9 مليون دينار نهاية عام 2009 بانخفاض بلغت نسبته 61% و يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع المستمر لبند المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) الذي يتم اقتطاعه نهاية العام من رصيد التسهيلات الائتمانية والذي يعد من الأمور الايجابية حيث يدل على تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى . أما في النصف الأول من العام الحالي فقد بلغ بند التسهيلات الائتمانية لنهاية الفترة 17.24 مليون دينار. أما فيما يخص مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة فقد اتسم بالتذبذب ففي عام 2007 ارتفع بنسبة كبيرة بلغت 102% والذي يعد أكثر الأعوام ارتفاعا حيث قام البنك بالتوسع في برامج القروض والتمويل المختلفة مع التركيز على القروض الشخصية مثل تمويل السيارات وقروض الإسكان إضافة الى الإقراض والتمويل للشركات ، حيث ارتفعت المخصصات المأخوذة من الأفراد التي بلغت في عام 2006 ما قيمته 545 الف دينار فقط لتصل نهاية عام 2007 الى 1.03 مليون دينار ، بالإضافة الى ارتفاع مخصص الشركات الكبرى من 915 الف دينار لتصل الى 1.96 مليون دينار، أما في نهاية عام 2008 فقد طرا انخفاض طفيف على التسهيلات الائتمانية المباشرة لتصل الى 2.28 مليون دينار لانخفاض مخصصات الشركات الكبرى ليصل الى 101 ألف دينار فقط. وعاود بند التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة للانخفاض من جديد نهاية عام 2009 ليصل الى 1.97 مليون دينار.

صافي الأرباح:

اتسم بند صافي الأرباح بالتذبذب أيضا ففي عام 2006 حققت الشركة صافي أرباح بلغت 9.77 مليون دينار لتتخفف في عام 2007 بنسبة 34.7% لتصل الى 6.38 مليون دينار وذلك نظرا لانخفاض بند أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع من 2 مليون دينار لتصل الى 301 الف دينار، بالإضافة الى ارتفاع إجمالي مصاريف البنك من 7.87 مليون دينار لتصل نهاية عام 2007 الى 12 مليون دينار، أما في عام 2008 فقد انتعشت صافي أرباح البنك لتصل الى 8.87 مليون دينار نظرا لانخفاض بند الفوائد المدينة التي يقوم البنك بإعطائها لعملائه مقابل ودائعهم من 34 مليون دينار لتصل الى 28 مليون دينار نظرا لانخفاض بند ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بشكل كبير والذي سنأتي على ذكره لاحقا ،بالإضافة الى انخفاض إجمالي المصاريف لتصل الى 10

مليون دينار، فعلى الرغم من ان بند صافي الأرباح يبدو مرتفعا الا انه لم يستطع البنك في ذلك العام من تخطي تداعيات الأزمة المالية العالمية لبعض أهم البنود مثل خسائر الموجودات المالية المتوفرة للمتاجرة التي كما سبق الحديث عنها حققت خسائر كبيرة بالإضافة لانخفاض أهم مصادر عوائد البنك وهي بند إيرادات الفوائد والعمولات قبل اقتطاع الفوائد المدينة من 52.3 مليون دينار ليصل الى 47.89 مليون دينار، اما في عام 2009 فقد عاود بند صافي الأرباح للانخفاض من جديد ليصل الى 7.23 مليون دينار ويعزى ذلك لانخفاض بندي إيرادات الفوائد الدائنة والعمولات من جديد الذي بلغ 43.36 مليون دينار ، بالإضافة الى ارتفاع إجمالي المصاريف من جديد لتصل الى 13 مليون دينار. اما فيما يتعلق بنتائج النصف الأول من العام الحالي فقد جاءت مرتفعة بشكل لافت عن نفس الفترة من العام المنصرم لتبلغ 6 مليون دينار مقارنة مع 1.31 مليون دينار والذي يعزى لارتفاع بند إجمالي الدخل من 8.50 مليون دينار ليصل الى 18 مليون دينار نتيجة تحسن صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 66.6% لتصل الى 14.20 مليون دينار وجاء هذا الارتفاع نتيجة لانخفاض بند الفوائد المدينة بصورة كبيرة متأثرا بانخفاض بند ودائع العملاء وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لتلك الفترة.

الميزانية:

الموجودات:

امتاز بند الموجودات بالتذبذب ضمن مستويات ثابتة حيث بلغ خلال أعوام الدراسة ما متوسطه 676.85 مليون دينار، ومن أهم البنود التي شكلت مجموع الموجودات كالتالي: أولا التسهيلات الائتمانية المباشرة التي شكلت ما نسبته 43 % من إجمالي الموجودات والذي سنأتي على ذكره بشكل مفصل لاحقا ، وثانيا بند محفظة الأوراق المالية الذي يتكون من الاسهم والسندات ، وأخيرا بند الأرصدة لدى البنوك الذي شكل 17.5% من إجمالي الموجودات. وتجدر الملاحظة الى ان هذه البنود تمثل اهم استخدامات البنك لمصادر الأموال المتأتية من ودائع العملاء وودائع البنوك والتأمينات النقدية والتي سوف نأتي على ذكرهم لاحقا.

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

يعد هذا البند احد البنود المتواجدة ضمن استخدامات البنك لمصادر الأموال .حيث يتكون هذا البند من شقين هما أرصدة لدى بنوك ومؤسسات محلية، وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات خارجية ، فقد ارتفع بند الأرصدة لدى البنوك من 149.48 مليون دينار ليصل في عام 2007 الى 180.62 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 20.8% نظرا لارتفاع بند البنوك والمؤسسات المصرفية الخارجية من 125.9 مليون دينار ليصل نهاية عام 2007 الى 157.6 مليون دينار، اما في عام 2008 فقد انخفض بند الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ليصل الى 120.79 مليون دينار بانخفاض بلغ 33% ويعزى ذلك لانخفاض بند

البنوك والمؤسسات المصرفية الخارجية من جديد ليصل الى 62.81 مليون دينار ، اما في نهاية عام 2009 فقد عاود بند أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية للانخفاض من جديد وبشكل كبير ليصل الى 83.67 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 30.7% نتيجة انخفاض بند الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية حيث انخفض من 58 مليون دينار ليصل الى 15 مليون دينار. واستمر بند الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بالانخفاض ليصل خلال النصف الأول من العام الحالي الى 55.14 مليون دينار.

محفظة الأوراق المالية

البيان (مليون دينار)	2006	2007	2008	2009
الموجودات المالية/الاسهم	27.0	32.0	22.0	21.0
الموجودات المالية/السندات	168.0	130.0	112.0	175.0
المجموع	195.0	162.0	134.0	196.0

كما ذكرنا سابقا فان من ثاني أهم الاستخدامات التي يقوم بها البنك الاستثماري للمصادر المختلفة للأموال التي لديه هي الاستثمار في محفظة للأوراق المالية سواء أسهم او سندات، حيث شكلت السندات الجزء الأكبر من هذه المحفظة بمتوسط بلغ 84.4% والتي تتكون من موجودات مالية لها أسعار سوقية والتي شكلت الجزء الأكبر من السندات متمثلة بالسندات الحكومية وإسناد قرض الشركات ، والجزء الآخر يتكون من موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية متمثلة باذونات خزينة حكومية واسهم شركات، وكما هو موضح في الجدول أعلاه فقد تميز بندي السندات والأسهم بالتذبذب المستمر خلال أعوام الدراسة وقد تميز عام 2008 بأقل القيم نظرا للظروف غير الاعتيادية التي حصلت من جراء الأزمة المالية العالمية التي أثرت بدورها على معظم أسعار الاسهم والسندات وأدت الى انخفاضها. ففي عام 2007 انخفض مجموع الاسهم والسندات بنسبة 17% ليصل الى 162.0 مليون دينار نظرا لانخفاض بند السندات والذي انخفض نتيجة تراجع بند موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية. ليعاود نهاية عام 2008 الانخفاض ليبلغ أدنى قيمة له 134 مليون دينار، وقد عاد بند السندات للارتفاع في عام 2009 ليرفع بدوره مجموع المحفظة الى 196 مليون دينار.

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يعد بند التسهيلات الائتمانية المباشرة من أهم الأصول الموجودة في البنك حيث أنها شكلت كما ذكرنا ما نسبته 43% من إجمالي الموجودات ويعد أيضا من أهم استخدامات البنك للودائع التي بحوزته، ويقوم البنك عادة بأخذ مخصص لتدني التسهيلات الائتمانية في حال تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك والذي تم ذكره سابقا. ويبين الجدول رقم (5) أنواع التسهيلات الائتمانية، والمخصصات التي تم أخذها.

الجدول رقم (5) صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالمليون دينار)					
Q2 2010	2009	2008	2007	2006	البنـد
45.39	30.11	27.46	61.72	68.56	الأفراد
172.45	154.19	174.90	164.23	117.19	الشركات الكبرى
78.81	66.41	70.55	67.74	57.96	الشركات الصغيرة والمتوسطة
56.90	61.25	47.45	14.44	15.20	القروض العقارية
3.86	3.30	3.71	5.12	5.98	الحكومة والقطاع العام
2.29	1.76	2.68	6.47	7.29	فوائد معلقة
17.24	13.91	18.16	19.16	35.67	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
337.90	299.59	303.25	287.63	221.94	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

من خلال النظر الى الجدول أعلاه يلاحظ الارتفاع المتواصل لبند التسهيلات الائتمانية المباشرة الذي يعد من أهم استخدامات البنك لودائع العملاء وذلك عن طريق تقديم هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية لمختلف القطاعات مقابل فائدة يتقاضاها البنك عن هذه الخدمة، وقد شكل بند التسهيلات الائتمانية كما ذكرنا سابقا ما نسبته 43% من إجمالي موجودات البنك، ويلاحظ ان قطاع الشركات الكبرى قد شكل ما نسبته 54.0% من إجمالي التسهيلات وهو من اكبر البنود المشكلة للتسهيلات الائتمانية تلاه الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت 23.7%، ففي عام 2007 ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 30% نظرا لارتفاع التسهيلات المقدمة للشركات الكبرى من 117.19 مليون دينا لتصل الى 164.23 مليون دينار نهاية عام 2007 ، بالإضافة الى ارتفاع الشركات الصغرى والمتوسطة بنسبة 17%، اما في عامي 2008 - 2009 فقد واصلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعها لتصل الى ما متوسطه 301 مليون دينار أي بارتفاع بسيط وذلك نتيجة ارتفاع بند القروض العقارية بنسبة 229%، اما في النصف الأول من العام الحالي فقد عاودت التسهيلات الائتمانية للارتفاع بنسبة 13% لتصل الى 337.9 مليون دينار نتيجة ارتفاع تسهيلات الأفراد بنسبة 51%.

المطلوبات:

الجدول رقم (6) المطلوبات (بالمليون دينار)					
Q2 2010	2009	2008	2007	2006	البند
41.10	41.81	68.81	136.59	80.72	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
461.83	477.60	447.97	411.93	392.59	ودائع عملاء
34.79	34.82	33.74	30.10	28.37	تأمينات نقدية
11.76	5.79	31.58	24.99	80.50	أموال مقترضة
2.34	2.22	2.43	2.43	1.13	مخصصات متنوعة
3.28	3.48	4.03	1.43	2.34	مخصص ضريبة الدخل
1.22	0.843	1.07	2.85	2.12	مطلوبات ضريبية مؤجلة
6.60	6.87	7.87	9.54	10.11	مطلوبات أخرى
562.94	573.46	597.52	619.89	597.91	مجموع المطلوبات

يلاحظ من خلال النظر الى بند مجموع المطلوبات الى انه اتسم بالثبات نسبيا ليلغ بالمتوسط 590.35 مليون دينار ، ويعد كل من بند ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية ، وبند ودائع العملاء ، وأخيرا بند التأمينات النقدية من أهم مصادر الأموال للبنك ، ويعد بند ودائع العملاء من اكبر البنود حيث شكل ما نسبته بالمتوسط 75% من إجمالي المطلوبات. فقد ارتفع بند مجموع المطلوبات في عام 2007 لاعلى قيمة له بلغت 619.89 مليون دينار وذلك نظرا لارتفاع بند ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة 69% وهو العام الوحيد الذي سجل فيه هذا البند ارتفاعا.

ويعتبر بند ودائع العملاء من أهم البنود المشكلة لمجموع المطلوبات حيث انه شكل ما نسبته بالمتوسط 75% من مجمع المطلوبات، ويلاحظ من خلال النظر إلى الجدول أعلاه انه لم يشهد تغيرات كثيرة خلال اعوام الدراسة فقد حافظ على نمو ثابت ومستمر مما يدل على أن قاعدة المودعين متزايدة لدى البنك خلال أعوام الدراسة ، ففي عام 2007 ارتفعت ودائع الافراد من 179.8 مليون دينار لتصل الى 219.5 مليون دينار ، بالإضافة الى ارتفاع بند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ في عام 2006 ما قيمته 48 الف دينار ليصل الى 54 مليون دينار نهاية 2007، اما في عام 2008 عاودت الودائع للارتفاع نتيجة ارتفاع بند شركات كبرى من 81 مليون دينار ليصل الى 122.89 مليون دينار نهاية عام 2007، وفي نهاية عام 2009 ارتفع بند ودائع العملاء الى 477 مليون دينار نتيجة ارتفاع بند ودائع الافراد التي بلغت 251 مليون دينار.

حقوق الملكية:

قام البنك الاستثماري بإجراء عدة تعديلات على رأس المال والتي تمت معظمها عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعه كاسهم مجانية ، حيث بلغ راس مال البنك الاستثماري في عام 2006 ما قيمته

44 مليون دينار/سهم ليرتفع عام 2007 الى 55 مليون دينار/سهم نتيجة قيام البنك برسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة 25%، وفي عام 2008 تمت زيادة رأس المال من جديد ليصل الى 61.325 مليون دينار/سهم وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 11.5% على مساهمين البنك، اما في عام 2009 فقد وصل رأس المال الى 70 مليون دينار/سهم نتيجة رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيع ما نسبته 14.4% كأسهم مجانية، أما خلال النصف الأول من العام الحالي فقد قام البنك بتوزيع ما نسبته 10.71% كأسهم مجانية ليصل رأس مال البنك الى 77.5 مليون دينار/سهم. واستنادا الى تعليمات البنك المركزي التي تنص على ان يكون رأس مال البنوك العاملة داخل المملكة 100 مليون دينار، فانه من المتوقع ان يقوم البنك خلال العام المقبل وفي حالة تمكنه من تحقيق صافي أرباح جيدة ان يقوم بتوزيع أسهم مجانية من جديد على مساهميه ليقوم بعملية رفع رأس المال خلال العام المقبل.

وعند النظر الى بند الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين نجد انه قد مثل ما متوسط نسبته 12.1% من مجموع حقوق المساهمين، حيث ارتفع في عام 2007 بنسبة 13% ليصل الى 9.42 مليون دينار، وعاود في عام 2008 للارتفاع من جديد بنسبة 128% ليبلغ 10.62 مليون دينار، اما في الفترة من عام 2009 - النصف الثاني 2010 فقد بقي ثابتا عند 11.716 مليون دينار.

سجل هذا البند في عامي 2006 - 2007 ما متوسطه 2.40 مليون دينار ليرتفع عام 2008 بنسبة 28% ليصل الى 3 مليون دينار، وعاود في عام 2009 للانخفاض ليصل الى 2.85 مليون دينار، اما في النصف الأول من العام الحالي فقد سجل ما قيمته 3 مليون دينار من جديد.

شهدت محفظة البنك تغييرات كثيرة خلال اعوام الدراسة حيث يلاحظ ارتفاع بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في عام 2007 الى 2.44 مليون دينار مرتفعا بنسبة 75.1% نتيجة ارتفاع بند الارباح غير المتحققة من 688 الف دينار عام 2006 الى 1.46 مليون دينار عام 2007، اما في عام 2008 فقد انخفض بند التغير المتراكم في القيمة العادلة بنسبة 96.2% ليصل الى 93,756 دينار ويعزى الانخفاض الى تراجع محفظة البنك الاستثمارية التي سجلت خسائر غير متحققة بما يساوي 3.91 مليون دينار في الاسهم و 798,287 دينار بالسندات وذلك دليل على تاثر محفظة البنك بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية التي عصفت ببورصة عمان وأدت الى تراجع معظم أسعار الاسهم بشكل كبير، وعند النظر الى بند التغير المتراكم في القيمة العادلة في عام 2009 نجد انه ارتفع بنسبة 275.5% ليصل 352,035 دينار بسبب انخفاض بند الخسائر غير المتحققة ليصل الى 1.98 مليون دينار، وفي النصف الأول من عام 2010 ارتفع بند التغير المتراكم في القيمة العادلة بمقدار 827,369 دينار ليصل الى 1.17 مليون دينار.

اما بالنسبة لبند الأرباح المدورة نلاحظ الانخفاض الكبير والمنتالي له خلال اعوام الدراسة نتيجة قيام البنك بإجراء عدة عمليات رفع لرأس المال عن طريق اللجوء الى رسملة جزء من الأرباح المدورة في كل عام وذلك كما ذكرنا سابقا . فقد انخفض هذا البند من 17.82 مليون دينار الى 9.34 مليون دينار في عام 2007 بنسبة 47.6% نتيجة عملية زيادة رأسمال البنك ، وفي عام 2008 نلاحظ ارتفاع طفيف في قيمة الأرباح المدورة لتصل عند 10.64 مليون دينار حيث تم زيادة رأس المال عن طريق توزيع ما نسبته 14.14% كأسهم مجانية .

وفي عام 2009 تمت زيادة رأس المال الى 70 مليون دينار/سهم حيث تمت رسملة جزء من الأرباح وجزء من الأرباح المدورة و انخفضت الأرباح المدورة بنسبة 21% لتصل الى 8.32 مليون دينار. اما في 30 حزيران 2010 وعند النظر الى هذا البند نجد انه انخفض بشكل كبير بنسبة 90.1% وذلك يعود بشكل رئيسي الى رسملة جزء من الأرباح المدورة ورفع راس المال ليصل الى 77.50 مليون دينار.

وعند النظر إلى مجموع حقوق المساهمين بشكل عام نرى الارتفاع التدريجي من عام 2006 – 2010 و الذي يعزى بشكل مباشر الى الزيادة في راس المال حيث ازداد بند مجموع حقوق المساهمين للعام 2007 بنسبة 7.1% ليصل 79.22 مليون دينار ، وفي عام 2008 اظهر هذا البند زيادة بمقدار 6.5 مليون دينار وبنسبة 8.2% ليصل الى 85.75 مليون دينار نتيجة ارتفاع رأس مال البنك بشكل رئيسي بالإضافة الى ارتفاع معظم البنود الأخرى، أما في عام 2009 فقد ارتفع بند حقوق المساهمين بنسبة 8% ليصل الى 93.24 مليون دينار نتيجة لعملية رفع راس المال من جديد. أما في النصف الأول من العام الحالي فقد بند حقوق المساهمين الى 94.23 مليون دينار نظرا لارتفاع بند رأس المال الى 77.50 مليون دينار.

القيمة العادلة:

الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية Div. Yield	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية P/B	القيمة السوقية الى الأرباح (مرة) P/E	
2.44%	1.23	35.416	القطاع المالي
0.00%	1.350	9.700	البنك الاستثماري
0.000	1.367	5.477	السعر السوقى العادل حسب كل نسبة (دينار)
	2.28		معدل السعر العادل حسب نسب السوق الحالية
			ب صافي الربح نهاية الربع الثاني 2010

التحليل التقني:

Jordan Investment and Finance Bank



من خلال النظر الى التحليل التقني لسهم البنك الاستثماري نجد انه بقي محافظا على مستويات مرتفعة خلال النصف الاول من العام 2008 بلغت 2.05 دينار، ليبدأ نهاية العام نفسه بالانهيار بشكل كبير ومتتابع حتى وصل الى مستويات 1.35 دينار وبدأ بالتذبذب عند تلك المستويات حتى بلغ اقوى واقل حاجز دعم خلال اكثر من 5 سنوات البالغ 1.24 دينار، وبقي يتذبذب حتى منتصف العام الحالي بين المستويات 1.24 - 1.60 دينار الذي يعتبر اقوى حاجز مقاومة حتى استطاع كسره للمرة الاولى ويرتفع الى 1.80 دينار مدعوما بنتائج النصف الاول من العام الحالي التي كانت جيدة مقارنة باداء البنك لنفس الفترة من العام الماضي، لكنه ارتد بعد ذلك وانخفض الى مستويات 1.60 والتي لم يستطع الصمود عندها فترة طويلة نتيجة الاداء المتراجع لبورصة عمان بشكل عام ونتيجة حجم التداول المنخفض جدا على سهم البنك الاستثماري بشكل خاص ليبدأ رحلته الهبوطية من جديد والتي من المتوقع خلال الفترة القادمة ان تستمر ليعود السهم الى مستويات 1.24 دينار.

إن التحليل والآراء والمقترحات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة أعدت لغايات استرشادية فقط ولتوفير المعلومات التي تساعد القارئ في اتخاذ القرار وليس حثه على اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء أو بيع سهم شركة معينة أو جزء من محفظة الأسهم المملوكة له أو التي يديرها. علماً بأن هذه المعلومات أعدت في تاريخ معين وجزء منها قابل للتغير على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وظروف بورصة عمان سوق الأوراق المالية بشكل خاص. إن شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م. ممثله برئيس وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها بشكل عام لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي كان من جراء تقديم هذه المعلومات خصوصاً وأن رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها هم أعضاء في مجالس إدارة لشركات مساهمة عامة عديدة وقد يمتلكون أسهماً في هذه الشركات.